

لا شهيد على جور شهيد على هذا غيري فالواقار ان يقتضى بالحق الشهادة للغير ولا يباح الاستهاد  
 على امر حائر ويكون معتاده صلوات الله عليه وآله وسلم تنزهها **قوله** ولا يخفى بعد هذا ان  
 فانه لا يتبادر عن هذا الاستحسان والاعلام بالحق لا يحذر نشأ بعد الانه اذا امتنع صلوات الله عليه وآله  
 وسلم وهو لاقوه في الفعل ما امتنع عنه صلوات الله عليه وآله وسلم وسماه جورا وقد قال الحقوقي في  
 البعد بعد ان ساق استدلال الجمهور بهذا القدر لا في الصيغة وان كان ظاهرها  
 الاذن لا يقتضي الشهادة بالعقرب الذي يدعي ذلك فصح القول حيث امتنع النبي صلوات الله عليه وآله وسلم  
 عن المباشرة في هذه الشهادة ومولانا في جور فصح الصيغة عن ظاهر الاذن هذه القرينة  
 وقد استدلوا بمثل هذا القطر في مقصود التعقيب عما يدل على المنع قوله صلوات الله عليه وآله وسلم ان الله  
 فانه يرون ان خلاف التوسيع ليس يتقوى وان التوسيع تقوي انتهى كلامه والجمهور نفسه تفسر  
 واستدلوا لان على التذوق واليه وقد استدلوا فيها واشتدوا الكلام عليها في حاشية حاشية المراسل  
**واقاما للسؤال الخامس** وهو قوله في الاموال اذا اثبت على الشهادة  
 عليه هل يطلب من ثابته ليدوجه الاستفاد الله من الخطا ومن غيره او لا كما في الخط والادمن  
 الشهادة ان هذا حاله ان كان لا يمكن ان يتقل عنه فقد يكون بيد ثابته الباطل وحده عند عليه او غير  
 ذلك من الجوريات **والجواب** انه قد يفرض هذا امران احدهما يستلزم الثاني والثاني  
 في هذه البصائر المعلوم صحتها بالشهادة كما هو فرض السؤال والمقام مقام تزجيج ونظر وهو محتاج  
 باختلاف الاشخاص والمقامات فترام الاحوال فان تميزت الجوريات الذي لا يجوز ان يجرم اهل الناس  
 كعدمه القائل القليل لسا لغيره في بلاد المغرب فانهم يفتون على احوال الرعايا بالشبهة والند  
 ليس وتصير السمع على ذلك الاموال فلهذا لا تقوم البصيرة التي يدين عونا لبعضين من سكان  
 الجسد بل ما في يد القوي ولا يطلب من الشهوة زباده ولا على العقل عن عدل من في يده لا لانه لا يحصل  
 الشاهد الا اذا ما تجمل ولم يتجمل الاكون هذا الناصر اعلمت حقيقة ورفعه وعكس هذه الاموال التي  
 تضمن بصائرها تحت ارباب الدول والمور وفيهم عدم التجرد والقنوق وبيعوا على الرعايا فانهم  
 يلبثون فيها اعدا باطلا لا يباحسون عنها بل المخرى في رعد من ذوى الامر والوجهه تجمل عن الشهادة  
 من كونها التي عليه فيها خد مال كرها ويجعل هذه الزكوة غصبا ظلمت بعضها فوق بعضها فترام  
 يفتون عليهم كل عام بعذرهما الصلة المستقر ظلم وعدوانا حتى اذلالهم بالدين في دفعه مال الدعوى

توسيع  
 دفتر نفوس  
 سوال منور

ديون

وكتب له الاوراق والشيم وغير المخرى من اولاد اسلام مما يدل يجعله صيانة الدعوى وسلامته  
 من المظالم الواردة على اهل قريته ولحقه من بينهم واستراهه لهم هو اثم وهذا ان النوعان في  
 هذه البصائر المعتبر ظاهر ان مع العمل وارجاعهم وذو الوجوه لا يتكبر الا من نشأ في سراب ولا  
 الدنيا وكما الناس في هذه الشهادة ان تميزت الدعوى فوك من هذه البصائر التي ليست على بصيرة بل  
 هذه البصائر عما يجزئتها وتجر فيها فان سبب لا كمالها الرعايا بالباطل ثم ايقن في عدم  
 الخرج الزكوة لا بها تغير الهم بيده صورة الشكر بفضله اذ المشرى وهو عني فان هذا  
 الذي يسمى بالشكوه لا يكون الا للاعبياء وقد يكون من الاشراف اهل البيت فيجتمع الجمهور في خيرة وقد  
 يكون الماخوذون الذين نصيب فيجتمع لثلاثة المحرمان ثم انما سبب لانها كبره الله تعالى في الحق  
 به يكثر عدواه المشرك والمخوفا بذب يدعو له بسببها والكلم لا يبيع ولا يشار ولا يفتاب محرمان  
 الغنى فتمت بها واضاعتها والذي على بطلانها واحس على من انفتحت اليه الكون في اخذ الموقوف  
 بالانكار واوله الحكم من مجرى هذه الاوراق الباطل بالعدل عليها عالما بحقيقة ما ذكرناه من  
 انما على الرعايا باطننا والقاضي على الباطل

**ادان الخان الامير وكان ياب** وقاضي الارض اهل في القضاء  
 فويل من وويل من وويل **لناضي الارض في قاضي السعاء**  
**واذا عرفت** هذا اذا نقول البعثون من البصائر مطلقا ولا يصح ان يكون من البصائر مطلقا  
 بل الموقوف موقفا فهو تزجيج والحكم الموقوف المعدد الذي نور الله بصيرته لا يخفى عليه ما هو الموقوف  
 في الله تعالى ان علم من الحكم احسن البصيرة وبذلك يستفاد فيهما يطابق مراد مولاه وخالفه والمخالفي  
 اهل الارض فاطمة بنته وسعد ه **فقد خرج** الترمذي في حديثه في دواد والتزمي من حديث  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القضاة وسأل عن الشقا وكل الهمم ومن الره عليها نزل الله ملكا ليد  
 ده الهنيء في بيان عن المصالح فانه كان مطابقا المراد الله في فضله وان خبر مطابقا والقصور  
 من الشهادة وحده

سؤال منور

صلى الله عليه وآله وسلم  
 وصلى الله عليه وآله وسلم  
 وصلى الله عليه وآله وسلم

لكتبة العقيل  
 حجاز